بتاريخ: 8 نوفمبر 2022 العدد: 683 المصدر: الأسبوع 6-11-2022

# انطلاق قمة المناخ في شرم الشيخ.. أنظار العالم تتجه إلى مصر

انطلقت أولى فعاليات مؤتمر المناخ 2022 والمنعقد في مدينة شرم الشيخ، بمشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، وعدد من القادة والرؤساء والشخصيات البارزة من مختلف أنحاء العالم.

قمة المناخ COP 27 تسلط الضوء على عدد من القضايا ذات الصلة بالمحافظة على البيئة، والحد من التغيرات المناخية الحادة، والتي تتسبب في كوارث مثل الجفاف والتصحر والفيضانات وحرائق الغابات والأزمات الصحية والغذائية والهجرة غير الشرعية، فضلا عن غرق بعض المناطق الساحلية، نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات.

مصدر الخبر

# الرأي

- من أهم ما قيل في جلسة افتتاح مؤتمر المناخ، بعيدا عن التحذيرات الصارمة من تدهور الحالة المناخية، وأن ما تم الاتفاق عليه مسبقا من الدول الأكثر مسئولية عن الانبعاثات لم ينفذ، ولا يكفي أصلا لتحقيق المستهدف من خفض درجة حرارة الأرض، وبعيدا عن التأثير المرعب لتدهور الحالة المناخية الذي ظهر في الفيلم التسجيلي الذي تم عرضه، لا بد من التوقف عند عبارة هامة قالها نائب الرئيس الأمريكي الأسبق، آل جور، وهي "احتياج العالم لاتفاقية بريتون وودز ( Bretton Woods) جديدة غير الاتفاقية القائمة والتي تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية.

- لم يقل آل جور غير هذه الجملة، ولكن المهم هو ما تعنيه، فقد تغيرت الظروف العالمية وتغيرت موازين القوى في العالم، بينما لم يتغير النظام العالمي.

- ترجع مشكلات العالم الآن بما فيها مشكلة التغير المناخي إلى استرسال العالم المتقدم في استغلال الموارد على الأرض والسعي لرفع مستويات رفاهية شعوبه على حساب الطبيعة، وعلى حساب حقوق باقي شعوب العالم النامي والفقير، الذي يمكن التعبير عنه بكلمة "الجنوب". يعيش في الجنوب العالمي٨٠% من سكان الأرض ويكاد لا يمثل صوته بأي صورة من الصور في قرارات مصيرية يتأثر بها بشكل مباشر.

- وترجع أهمية ما ورد في كلمة آل جور إلى أن دعوة دولة مثل الولايات المتحدة لتغيير النظام الاقتصادي العالمي القائم تعني بداية الوعي بأن المناخ سلعة عامة ( global good)، يملكها الجميع، ويتأثر بها الجميع، ويجب السعي إلى حل المشكلة من جذورها وليس فقط الأعراض الخاصة بها مثل تعويض المتضررين (loss and damage).

- وحل جذور المشكلة يعني تغيير النظام العالمي بكل تفاصيله والأخذ في الاعتبار صوت الجنوب، واحترام حقه في تقرير مصيره، لذلك **ندعو إلى التحول بصورة عاجلة لتبني نموذج اقتصادي عالمي جديد أكثر شمولا، يعمل على تصحيح الاختلال الحالي في توازن**

**القوى، وعلى سد الفجوة الحالية بين دول الشمال والجنوب.**[1] ونرى ضرورة إجراء التغييرات المنهجية التالية، على سبيل المثال لا الحصر، لمواجهة هذه التحديات المختلفة:

- عقد اتفاقية بريتون وودز "جديدة" تلائم واقع العالم ما بعد كوفيد -19 وتحقق توازن القوى في جميع ركائزها الثلاثة: صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

- زيادة عدد الدول الأعضاء بمجموعة العشرين تحت مظلة مجموعة العشرين الجديدة +G20، بحيث يكون الأعضاء الجدد من دول الجنوب العالمي فقط. ويمكن في هذا الصدد زيادة تمثيل الدول بشكل أكبر وفقا للكتل الإقليمية لمناطق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والمحيط الهادئ-آسيا، وأمريكا الوسطى والجنوبية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث لم تتغير عضوية مجموعة العشرين منذ تأسيسها، بينما هناك حاجة للاطلاع على رؤى ووجهات نظر جديدة في المجموعة نظرا للتحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين، مع تضمين مناطق النمو السكاني في المستقبل. كما أنه من شأن إضافة أعضاء جدد أن يعيد نصيب دول مجموعة العشرين من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى ما يزيد عن 90%، وهو ما كان عليه عند نشأتها لأول مرة في عام 2008. وفضلا عن ذلك وبعد 20 عاما، سيكون لأفريقيا أخيرا أكثر من مقعد في المجموعة.

- إعادة توزيع القوى/ السلطة من خلال منح الدول حقوق تصويت متساوية داخل الركائز الثلاث للنظام الاقتصادي العالمي (خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وذلك بغض النظر عن المساهمة المالية، وعلى غرار إعادة توزيع أنصبة التصويت ونظام الحصص وإصلاحات التصويت التي قادها أعضاء مجموعة العشرين داخل صندوق النقد الدولي خلال قمة لندن 2009.[2]

[1] جزء من بيان موجه إلى قادة قمة المناخ (COP27) بعنوان "استخدام رأس المال التحفيزي لبناء نموذج نمو جديد يشمل دول الجنوب العالمي" الصادر عن "مجتمع الجنوب المؤثر العالمي"، والذي أنشأته مؤسسة روكفلر والمركز الدولي للأعمال الخيرية. وقد أُعلن البيان خلال فعاليات المؤتمر الذي نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية يوم 3 أكتوبر 2022 بعنوان "نحو مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وما بعده". وشارك في إعداد البيان 20 خبيرا من دول الجنوب من بينهم الدكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث للمركز المصري للدراسات الاقتصادية.

[2] International Monetary Fund, "G20 Agreement on Quotas and Governance," Last Updated 28 July 2017, accessed via https://www.imf.org/external/np/exr/faq/quotasgov.htm

- وبالمثل، إصـــلاح نظام الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمهام المالية والحوكمة والأمن والتصـــويت، مع توزيع الســـلطة بشـــكل عادل، باعتبارها ركيزة "التعددية التي تم تصحيحها/ إصلاحها reformed multilateralism".
- وضـع "خطة انتقالية عادلة" على غرار "خطة مارشـال" لبناء أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، على أن يتم تصميمها خصيصا وفقا لاحتياجات دول الجنوب العالمي على المســـتويين الإقليمي والقاري، مع تقديم دعم مالي كامل من مجموعة البنك الدولي الجديدة التي سيتم إنشائها.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2022 (c)
جميع الحقوق محفوظة